سوق القرطاسية

دفتر مستورد فئة ٢٠٠ ورقة	١٢٥٠ ديناراً
دفتر مستورد فئة ١٠٠ ورقة	٧٥٠ ديناراً
دفتر مستورد فئة ٦٠ ورقة	٥٠٠ دينار
دفتر مستورد فئة ٤٠ ورقة	٣٥٠ ديناراً
دفتر ابو السيم ٧٠ ورقة	٧٥٠ دينار
دفتر رسم (سيم)	٥٠٠ دينار
مسطرة	١٥٠ ديناراً
ممحاة	٧٥ ديناراً
مبراة	٧٥ ديناراً
قلم رصاص	١٠٠ ديناراً
قلم جاف	١٥٠ ديناراً
لاصق	١٠٠ دينار
علبة صمغ	٢٥٠ ديناراً
اقلام ماجك	٥٠٠ دينار

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

المساءلـــة وظاهرة الفســـــاد الاداري

د.ثائر حمود رشيد الطائي

تعد آلية المساءلة واحدة من المعايير المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية -الاجتماعية باعتبارها معيارا ضابطا للاداء الحكومي وفعلا تقويميا للمؤسسات بشخوص القائمين عليها عندما تتم محاسبتهم من قبل الجهات المعنية رسميا بذلك او من قبل مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام للحد من الخروقات والانحراف في عمل الحكومة التي قد تحيد عن مسارها الصحيح اذا ما ضعفت اشكال المحاسبة او جرى الحد منها عمدا مما يتسبب في هدر كبير لموارد البلاد ويحول الوظيفة العامة الى غايتها الاساسية والمرتجى من ادائها.

لذا فالمسألة واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية سواء كانوا منتخبين او معنيين، وزراء او موظفين او غيرهم، ان يقدموا تقارير دورية عن عملهم وسياساتهم ونجاحاتهم في تنفيذها، في اطار من الشفافية، كذلك يعني المبدأ حق المواطنين في الحصول على التقارير والمعلومات اللازمة عن عمل كل من ينهمك في ادارة الحياة العامة (نواب ووزراء وموظفين حكوميين وأصحاب مناصب) ومؤسسات كي يتأكد من ان عمل هؤلاء يتفق مع القيم ومع تعريف وظائفهم ومهامهم بموجب القانون.

وللمساءلة اساليب واجراءات منظمة عبر قنوات لا ينبغي للفرد بصفته الشخصية القيام باعبائها من باب المساءلة، أي انها تعني بشكل اكثر اختصارا الحساب عن اعمال معينة او المسؤولية عن اداء العمل او تولي المنصب كما هو عليه الحال في المسؤولية الوزارية امام مجلس النواب.

وتأسيسا لما تقدم فان المساءلة انما تعني مسؤولية المعنيين باستخدام السلطة وممارستها وتبوؤ مواقعها الرسمية تجاه الجمهور المعني الاول بتقييم السياسات العامة للحكومة وطبيعة ادائها قبل أي جهة معنية بذلك، على ان يكون ذلك التقويم ومن ورائه المساءلة الجماهيرية بأساليب واجراءات منظمة مما يستدعي مشاركة المواطنين بشكل اوسع في آليات المساءلة لتعزيز مصداقيتها وشفافية ادائها في اكثر من قطاع كون المساءلة ضرورة من الضرورات الملحة للاصلاح الاداري والسياسي.

ومن اجل تفسير اعمق لآلية المساءلة نوجز ذلك بالتالي:

أ.المساءلة التنفيذية"

ويقصد بها مسؤولية الجهاز الحكومي عن محاسبة نفسه بنفسه عبر سبل ادارية تضبط العمل الاداري وتضمن سلامة الجهاز التنفيذي، وتندرج تحت هذه الالية الكثير من المهام منها: استخدام التدابير الوقائية واستخدام برامج التوعية او فتح قنوات الاتصال مع الجمهور لايصال صوتهم الى الادارات حول ما يشوب الجهاز التنفيذي من انتهاكات لحقوق المواطن كي تؤخذ من قبل القائمين على الامر بنظر الاعتبار لتخويل بعض اللجان او الهيئات بالتحقيق الفعال لتعزيز اطار المساءلة داخل المؤسسة الحكومية ذاتيا.

ب.المساءلة التشريعية:

وتعد من اعرق اليات المساءلة في النظم الديمقراطية، حينما يلعب البرلمان او المجلس النيابي دورا مهما في تقييد الحكومة والرقابة عليها ومعارضتها في احيان كثيرة لضمان استقامة سير العمل الحكومي. ذلك ان للبرلمان المنتخب والمخول من قبل الشعب القدرة على تحديد الاطار القانوني لشكل الحكومة، حيث مساءلة اعضاء الحكومة امام البرلمان للاستعلام عن غرض ما او للاستيضاح وكشف النقاب عن قصور ما في اداء الجهاز الحكومي، وذلك ما يضمن الى حد بعيد تحقيقاً حسن الاداء والوصول الى درء المفاسد وتقويم الحكم الصالح والرشيد في ادارة الدولة.

يذكر ان العديد من الدول النامية تشكو ضعف آليات المساءلة نتيجة لتهميش البرلمان والهيمنة عليه من قبل السلطة التنفيذية الامر الذي يؤدي الى استشراء الفساد وارتفاع نسبه نتيجة لما هو حاصل من سلب للوظيفة الاساسية والمهمة في قوة البرلمان.

وعلى اساس ذلك هناك اساليب حديثة لجأت اليها البرلمانات في الدول المتقدمة تستفيد من تعزيز مشاركة الجمهور في آليات المساءلة التشريعية منها على سبيل المثال استخدام تقنيات (الحكومة الالكترونية) حيث تمكن تلك التقنية الناخب او المواطن العادي من متابعة ما يجري في جلسات محاسبة اعضاء الحكومة داخل البرلمان وكأنه احد اعضاء المؤسسة التشريعية فضلا عن امكانية الفرد المشاركة في تلك الجلسات بتوجيه الاسئلة او الادلاء بالآراء عبر خدمة البريد الالكتروني.

ج.المساءلة القضائية:

التي تعد ركنا اساسيا في ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي الذي تنهض به السلطة القضائية القائم عملها على اساس تطبيق القوانين وباستقلالية تامة من تدخل السلطة التشريعية والتنفيذية حيث امتلاكها سلطة الارغام لتنفيذ احكامها مما يجعلها السلطة الاكثر كفاية في الكشف عن الخروقات التي تكتنف عمل السلطتين المشار اليها، فهي المسؤولة عن تطبيق منع الفساد وتوجيه ومحاكمة الموظفين المدانين بهذه التهمة ومنع الانحراف.

ان ذلك يتوجب تعزيز السلطة القضائية لدورها في المساءلة مما ينبغي ان يكون القائمون عليها من ذوي الكفاءة والقدرة العالية لاجراء التدقيق والبحث عن مكامن الفساد في هياكل ومؤسسات الدولة.

فغياب السلطة القضائية وعدم استقلاليتها وعدم تمتعها بالحصانة الكافية تعني شيوع ثقافة الافلات من العقاب وانعدام الثقة بامكانات السلطة وعدم اتاحة المجال امام المواطن للتظلم أو الابلاغ عن حالات الفساد الاداري.

في الهم الاقتصادي

اين اختفى مشروع المليون وحدة سكنية؟

حسام الساموك

ولم تمض الا اسابيع لينشر تصريح اخر منسوب الى السيد الوزير يعلن فيه ان وزارته ستكتفي بمهمة الاشراف والتخطيط للمشروعات الاسكانية وتترك المجال للقطاع الخاص كي يأخذ دوره في تلك المهمة العمرانية الستراتيجية.

هل يمكن للوعود الخلابة ان تؤتي اكلها في ظرف لم يعد امام الجموع الا التصديق بما يتحقق بالفعل؟

لقد ملأت تصريحات الساسة والباحثون عن الحشد الانتخابي كل القنوات والصحف والجدران، دون ان يصدق أي منهم في تنفيذ أي من وعوده، ولعل اطرف ما تتمثله في هذا الاطار الوعد الذي قطعته وزارة الاسكان والتعمير قبل سنة بانطلاقتها لتشييد مليون وحدة سكنية -كخطوة اولى- لتجاوز ازمة السكن القائمة بل ربما تحويلها الى ذكرى مجردة، وهي لا تختلف كثيرا عن الاحلام الساذجة التي نسبت ضمن حملة تضليل مقصودة لطرف سياسي بادعاء حصول كل فرد على (قصر وسيارة وعروس جميلة).

لقد كتبنا في حينه ان مجرد انطلاقة مشروع المليون وحدة سكنية، فضلا عن اهميته في انجاز عملاق لتجاوز ازمة السكن، فانه عمليا، سيبدأ في تجاوز ازمة اخرى اكثر خطورة، عندما يوفر فرص عمل متنوعة لما يقترب من نصف اعداد العاطلين المثبتين في احصاءات الاجهزة المعنية.

انه اذن مشروع ستراتيجي يلبي العديد من احتياجات الواقع الاقتصادي المتردي في العراق ويحقق احلام الملايين من المستفيدين من تنفيذه بالشكلين المباشر وغير المباشر.

لكن اطرف ما في هذا الوعد ان وزارة الاسكان والتعمير التي اطلقت ذلك الحلم المخادع، عادت قبل اشهر قلائل لتعلن انها انجزت المرحلة الاولى من هذا المشروع وصولا لاستكماله تماما، وتحدث وزير الاسكان والتعمير في تصريح صحفي انه يبرهن على مصداقية وزارته حيث ان نسبة ٩٠٪ الى ٩٥٪ من المرحلة الاولى للمشروع قد انجزت، وعندما تابعنا الامر لم نجد من مشروع المليون شقة المنتظر الا مشروعات متناثرة في اكثر من محافظة لا تحوي كل منها الا عشرات من الوحدات السكنية المتواضعة، لتقحم على انها تعبير عن قدرات عملاقة للانجاز الجبار.

ولم تمض الا اسابيع لينشر تصريح اخر منسوب الى السيد الوزير يعلن فيه ان وزارته ستكتفي بمهمة الاشراف والتخطيط للمشروعات الاسكانية وتترك المجال للقطاع الخاص كي يأخذ دوره في تلك المهمة العمرانية الستراتيجية.

وبقدر قناعتنا ان مشروع المليون وحدة سكنية اذا ما جندت له الامكانات التمويلية والتنفيذية، وفضلا عن معطياته الرائدة وتأثيره الفاعل في مجمل العملية الاقتصادية، لكنه ليس امرا مستحيلا اذا ما توفرت له الادارة المخلصة والكفوءة، لكننا نظل في دوامة الوعود غير المسؤولة نبني مشاريع عملاقة على أوهام سرعان ما تتكشف لتؤكد ازدراء المواطن بالاجهزة المعنية، كما حصل في حقول مشروعات استعادة الطاقة الكهربائية وتعمير البنى التحتية التي صرفت لها كميات من الورق اكثر ما تحتاجه من منشآت ومواد بناء واجهزة فنية.

ونعود من جديد نناشد الجميع ان لا يعدوا الا بما تؤهلهم قدراتهم على انجازه ليس في حقل الاسكان فحسب، بل في شتى الميادين حيث يتلهف الناس لانجاز اية نسبة تقوى على تخفيف ازماتهم وتخفف من اعباء معاناتهم.

ارتفاع اسعار اللحوم يترك بصماته على الحياة المعيشية

كاظم موسى

جاء ارتفاع اسعار لحوم الابقار والاغنام على خلفية انتشار انباء عدة اصابات بمرض انفلونزا الطيور في اقليم كوردستان-العراق، ليضيف معاناة أخرى الى المواطنين خصوصا شريحة الفقراء وواطئي الدخول منهم الذين يمثلون الشريحة الكبرى في المجتمع في وقت يعاني فيه اولئك المواطنون من تداعيات قرار رفع اسعار المحروقات الذي انعكس سلبا على الشريحة الكبرى في المجتمع بشكل موجات متتابعة من الغلاء، شملت عموم مفاصل الحياة.

فارتفاع معدلات الطلب على لحوم الابقار والاغنام كبديل للحوم الدجاج، ادى الى ارتفاع اسعارها بشكل كبير. حيث امست الاسعار الجديدة خارج المقدرة المادية لكم كبير من المواطنين.

المواطن عبد الكريم محمود شاكر، يقول:

لم استفيق بعد من صدمة ارتفاع اسعار المحروقات لتوجه لدخلي البسيط ضربة اخرى جراء ارتفاع اسعار لحوم الاغنام والابقار.

لذا بات لزاما عليّ تقنين استهلاك اسرتي من تلك اللحوم، بشكل كبير حتى باتت موائدنا تفتقر اليها في الغالب الى جانب اعتماد مادة العظام في مطبخنا كبديل رخيص.

لقد امسى التقنين صفة ملازمة لحياتنا ضمن تقنين استهلاك مفردات البطاقة التموينية الى تقنين استهلاك المحروقات الى تقنين استهلاك الماء والكهرباء والهاتف الى تقنين استهلاك اللحوم.

ويبدو انه سينعكس بشكل سلبي على صحة اطفالي الذين يعانون اصلا سوء التغذية ولكن وكما يقال ما حيلة المضطر الا ركوب الصعاب.

مؤتمر اقتصادي بالأردن لبحث الاستثمارات في الشرق الأوسط

بدأت في منطقة البحر الميت بالأردن أعمال مؤتمر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يستمر يومين.

ويبحث المؤتمر سبل تطوير المناخ الاستثماري في هذه المنطقة بمشاركة ممثلين عن نحو ٣٠ دولة منها ١٥ دولة عربية.

وقد ناقش المشاركون سبل تمويل المشاريع وتعزيز صورة المنطقة في مجال الاستثمارات والإطار الضريبي، إضافة إلى دور الأسواق المالية في دعم المشاريع الريادية وخلق فرص عمل جديدة وتحسين الإدارة الرشيدة للشركات كطريق نحو المستقبل.

وأكد المشاركون أهمية وضوح السياسات العامة والقوانين والأنظمة والممارسات الإدارية التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وأن يتم توفير المعلومات اللازمة بشأن القوانين والأنظمة والتعليمات التي من شأنها التأثير على النشاط الاستثماري بما فيها الضرائب، مع الإفصاح عن القيود المتبقية على الاستثمارات الأجنبية.

وأكد مشاركون أن توفير فرص العمل يعد أكبر التحديات. حيث تشير التقديرات إلى أن عدد الباحثين عن العمل سيرتفع إلى نحو ١٨٥ مليوناً بحلول العام ٢٠٢٠

الاقتصاد اللبناني بعد عام من اغتيال الحريري

بعد عام من غياب رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري بعملية اغتيال في ١٤ شباط ٢٠٠٥ بدا الاقتصاد اللبناني يتراوح بين التعثر ومحاولة الانتعاش بعد فقدان ضمانته الأساسية منذ العام ١٩٩٢ تاريخ تولي الحريري لرئاسة الحكومة تحت شعار إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

وتركز جهد الحريري على تحفيز العالم العربي والدولي على دعم مسيرة إعادة إعمار لبنان، وغالبا ما نجح في ذلك، حينا عبر استثارة مشاعر الدول الشقيقة والصديقة للبنان، وأحيانا عبر مخاطبة مصالح المستثمرين بلغة الأرقام وفوائد الاستثمار في لبنان.

وقد أحدث اغتيال الحريري ارتدادات على اقتصاد لبنان بعد أن دار جدل اقتصادي وسياسي كبير حول الطريقة التي اتبعها لإعادة إعمار لبنان وما رافقها من ارتفاع في مديونية الدولة طوال فترة وجوده في رئاسة الحكومة على مدى ١١ عاما.

ويقول الخبير الاقتصادي الدكتور إيلي يشوعي إن التداعيات المباشرة لاغتيال الحريري استمرت شهرين عندما جرى الطلب على الدولار بكثافة وتراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية نحو ٤ مليارات دولار فضلا عن خروج رساميل من لبنان.

وبعد فترة من استيعاب الوسط السياسي لعملية الاغتيال عادت الأمور الاقتصادية الى الهدوء وبدأ مصرف لبنان باستعادة ما فقده كما عادت الودائع التي خرجت من المصارف والمقدرة بمليارات دولار.

ويرى يشوعي: أن عجز الميزان التجاري الذي بلغ نحو ٧ مليارات دولار العام الماضي استعيض عنه بدخول أكثر من ٧ مليارات دولار من الخارج إلى لبنان.

وقال يشوعي طالما أن الاقتصاد خارجي، في إشارة إلى تحويلات المستثمرين والمغتربين. ستظل الرساميل تدخل. لذلك ستكون هناك عملة صعبة، وبالتالي فإن لدى مصرف لبنان من موجودات المصارف العاملة في لبنان نحو ٢٠ مليار دولار نصفها بالعملة الصعبة والنصف الآخر بالعملة الوطنية.

المفوضية الأوروبية تطالب بإصلاح عاجل لأنظمة التقاعد

حذرت المفوضية الأوروبية من تراجع نمو اقتصاديات الاتحاد الأوروبي إذا لم يجر إصلاح عاجل لأنظمة التقاعد في دول الاتحاد، لمواجهة تداعيات الزيادة السريعة في أعداد المسنين المستحقين مخصصات التقاعد.

وقالت المفوضية إنه :بدون تغيير

أنظمة التقاعد والرعاية الصحية، فإن نمو الاقتصاد الأوروبي سوف يتراجع بنسبة ٢,٤٪ خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠، ثم بنسبة ١,٩٪ خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٣٠.

وأشار تقرير المفوضية الذي يتناول تأثير زيادة عدد المسنين في دول الاتحاد الأوروبي على حالة المالية العامة لدول الاتحاد، إلى أن أنظمة التقاعد والرعاية الصحية تتعرض لضغوط شديدة بسبب الخلل الحالي في التركيبة الديمغرافية لسكان دول الاتحاد.

وأضاف أن عدد سكان الاتحاد الأوروبي سيكون أقل وأكثر شيخوخة بحلول عام ٢٠٥٠، حيث سيتراجع عدد السكان في سن العمل أي بين ١٥ و٦٤ عاما في الاتحاد الأوروبي بمقدار ٤٨ مليونا أو بنسبة ١٦٪، في حين سيزيد عدد السكان في سن التقاعد أي أكثر من ٦٥ عاما بمقدار ٥٨ مليونا أو بنسبة ٧٧٪ .